جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة قطاع الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر

العدد الثامن عشر

أغسطس ٢٠٢٥م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة قطاع الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية – كلية الشريعة والقانون – القاهرة – الدراسة – شارع جوهر القائد

للتواصل مع المجلة : 201028127441+ ، 201221067852+

البريد الالكتروني

Journal.sha.law@azhar.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

٢٠٢٥ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للنشر

ISSN: 2636-2570

الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN: 2805-329X

الموقع الإلكتروني

https://jssl.journals.ekb.eg

حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم

Womens Rights in Ancient Eastern Laws

إعداد

د. دياب محمد صبري عبدالحليم

دكتوراه فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق – جامعة أسيوط

حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم

دياب محمد صبري عبدالحليم

قسم فلسفة القانون وتاريخه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، أسيوط، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: diabsabry099@gmail.com

ملخص البحث:

إن المرأة في الشرق القديم، وخاصة في مصر القديمة وبلاد الرافدين، تمتعت بمجموعة من الحقوق التي عكست مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في تلك العصور، وإن كانت هذه الحقوق تتفاوت من مجتمع لآخر تبعًا للعوامل السياسية والدينية والاقتصادية، ففي مصر القديمة، أظهرت النصوص والنقوش والمستندات القانونية أن المرأة كانت تتمتع بحقوق واسعة نسبيًا، مثل حق التملك والإرث، وحق إبرام العقود، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، بل وحق التقاضي أمام المحاكم، أما في بلاد الرافدين، فقد جاءت القوانين المدونة، وعلى رأسها شريعة حمورابي، لتبين أن المرأة كانت محمية بمجموعة من النصوص القانونية التي تنظم شؤون الزواج والطلاق والميراث، لكنها في الوقت نفسه خضعت لقيود اجتماعية وقانونية عكست طبيعة البنية الأبوية للمجتمع.

وقد أظهرت النتائج أيضًا أن حقوق المرأة في كلا المجتمعين لم تكن بمعزل عن الظروف التاريخية، إذ لعبت العوامل الدينية دورًا في رسم صورة المرأة ووضعها، كما ساهمت الظروف الاقتصادية والسياسية في توسيع أو تضييق دائرة هذه الحقوق، ويلاحظ أن النساء من الطبقات العليا تمتعن بفرص أوسع مقارنة بالنساء من الطبقات الدنيا، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو القانوني.

الكلمات المفتاحية: حقوق ، المرأة ، في ، الشرق ، القديم .

Womens Rights in Ancient Eastern Laws

Diab Mohamed Sabry Abd elhalem
Department Of Philosophy And History Of Law, Faculty of law, Assiut University, Assiut, Egypt.
E-mail: diabsabry099@gmail.com

Abstract:

Women in the ancient East , especially in ancient Egypt and Mesopotamia , enjoyed a range of rights that reflected their social , economic , and legal status in those eras . Although these rights varied from one society to another depending on political , religious , and economic factors , in ancient Egypt , legal texts , inscriptions , and documents showed that women enjoyed relatively broad rights , such as the right to own property ,inherit , enter into contracts , participate in economic as for activities , and even litigate in courts . Mesopotamia , the codified laws , primarily the code of Hammurabi , indicated that women were protected by a set of legal texts that regulated matters of marriage , divorce , and inheritance , but at the same time , they were subject to social and legal restrictions that reflected the patriarchal nature of the society . The results also showed that the rights of women in both societies were not isolated Religious from historical circumstances . factors played a role in shaping the image and status of women , and economic and political circumstances also contributed to expanding it is or narrowing the scope of these rights . noted that women from the upper classes enjoyed broader opportunities compared to women from the lower classes , whether in the economic , social , or legal fields .

Keywords: Rights , Women , In , The , Ancient East.

المقدمة

موضوع البحث:

تُعد دراسة حقوق المرأة في الحضارات القديمة مدخلاً أساسيًّا لفهم تطور البنية الاجتماعية والقانونية عبر العصور، إذ تعكس هذه الحقوق — أو القيود المفروضة عليها — ملامح الفكر القانوني والاجتماعي والسياسي لتلك المجتمعات، ويبرز الشرق القديم، بما فيه مصر القديمة وبلاد الرافدين، بوصفه مهدًا لعدد من أقدم النظم القانونية والمدونات التشريعية في التاريخ، إذ وضعت أسس تنظيم العلاقات الأسرية، والملكية، والعمل، والميراث، فقد أظهرت النصوص المصرية القديمة، بما تحتويه من وثائق عقود الزواج، ووصايا، ومحاضر محاكم، أن المرأة تمتعت بمكانة قانونية متميزة مقارنة بكثير من مثيلاتها في الحضارات المعاصرة، إذ كان لها الحق في التملك والتصرف واللجوء إلى القضاء، أما في بلاد الرافدين، فقد برزت مدونات القوانين، مثل شريعة حمورابي، بوصفها إطارا مرجعيا يحدد بوضوح واجبات وحقوق المرأة في الزواج، والميراث، وحماية الأسرة، مع اختلاف هذه الحقوق باختلاف الطبقة الاجتماعية والمكانة الاقتصادية، ومن ثمّ، فإن دراسة هذه الحقوق في السياق التاريخي والقانوني لكل من مصر القديمة وبلاد الرافدين تمثل خطوة أساسية لفهم طبيعة العلاقات بين الجنسين، وتطور المفاهيم القانونية المرتبطة بالمساواة والعدالة الاجتماعية في الشرق القديم.

فقد شهدت قوانين الشرق القديم وخاصة حضارتا مصر وبلاد الرافدين تطوُّراً قانونياً واجتماعياً مبكراً أتاح لنا معطيات فريدة لدراسة وضع المرأة وحقوقها عبر أزمنة طويلة، فنجد نصوصا قانونية (مثل قوانين حمورابي)، ووثائق عقدية وتجارية، وسجلات إدارية، ونقوش جنائزية ودينية، ومواد أثرية تمنح صورة معقّدة ومتحوِّلة عن مواقع النساء في المجتمع من الفاعلات في الاقتصاد والعبادة إلى الخاضعات لقيود قانونية واجتماعية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم في فهم السياق التاريخي والاجتماعي لهذه الحقوق، وكيف تشكّلت عبر الزمن، وما إذا كانت تلك الحقوق قد وُجدت فعلاً بوصفها مكتسبات أم أنها كانت مجرد استثناءات ضمن نظام أبوي صارم.

وتسهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية عبر تقديم قراءة مقارنةٍ ممنهجة لحقوق النساء في تاريخ الشرق الأدنى القديم، وتوظيف النتائج لإثراء فهمنا لتشكُّل أدوار المرأة في التاريخ القانوني والاجتماعي، مما يفيد حقول التاريخ الاجتماعي، القانوني، ودراسات المرأة.

مشكلة البحث:

على الرغم من غزارة المصادر، ثمة ازدواجية في التمثيل: فبينما تُظهر نصوص معينة وجود امتيازات مالية وقانونية للنساء (ملكية، عقود، وصايا)، تكشف مصادر أخرى عن قيود اجتماعية ودينية تحدّ من أدوارهن. تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة المحورية التالية: ما هي الحقوق القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتعت بها النساء في مصر وبلاد الرافدين؟ كيف تُنظم قوانين الزواج والطلاق والميراث والملكية وضع المرأة عملياً؟ وإلى أي مدى تباينت تلك الحقوق حسب الطبقة والمركز الجغرافي والزمن التاريخي؟

أهداف البحث:

١- يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم، لا من حيث وجودها فحسب، بل من حيث دلالاتها الاجتماعية والإنسانية، والكيفية التي عكست بها تلك القوانين موازين القوى وتصورات تلك المجتمعات عن المرأة.

٢- تقديم وصفٍ مستندٍ إلى المصادر لحقوق المرأة في الموضوعات الأساسية: النسب، الزواج، الطلاق، الملكية، الميراث، والعمل، والعبادة.

٣- تفسير الفوارق في ضوء البنى الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

٤- تقييم كيفية انعكاس القوانين والممارسات على مكانة المرأة الحقيقية لا مجرد النصوص الرسمية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على منهج تاريخي تحليلي، يقوم على تتبع النصوص القانونية والوثائق التاريخية التي تناولت حقوق المرأة في مصر القديمة وبلاد الرافدين، وتحليلها في سياقها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ويتم توظيف المنهج المقارن لمقارنة الأطر القانونية في الحضارتين، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف في التشريعات والممارسات

العملية، كما يستند البحث إلى مصادر أولية، مثل نصوص شريعة حمورابي بالإضافة إلى الدراسات الحديثة والمراجع الأكاديمية التي تناولت الموضوع بالتحليل والنقد.

خطة البحث:

سوف نقسم الدراسة في هذا البحث على النحو التالي:

المطلب التمهيدي: ماهية حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم.

المبحث الأول: حقوق المرأة في القانون المصري القديم.

المطلب الأول: مكانة المرأة في الأسرة .

المطلب الثاني: حق المرأة في التمتع بالشخصية القانونية وحقوقها المالية .

المطلب الثالث: حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية.

المبحث الثاني: حقوق المرأة في بلاد الرافدين.

المطلب الأول: مكانة المرأة في الأسرة .

المطلب الثاني: حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية.

المطلب الثالث: حق المرأة في الحماية من العنف.

المطلب التمهيدي
ماهية حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم

تمهيد وتقسيم:

تشكل حقوق المرأة جزءًا جوهريًّا من المنظومة القانونية لأي مجتمع، وتُعد مؤشرًا على مدى نضج النظام القانوني والاجتماعي فيه، وفي الحضارات القديمة، مثل مصر الفرعونية وبلاد الرافدين، ظهرت بوادر تنظيم قانوني لوضع المرأة، عكست فهمًا أوليًّا لدورها في الأسرة والمجتمع، لكنها كانت محكومة بسياقات ثقافية ودينية معينة.

ونتناول في هذا المطلب تحديد ماهية حقوق المرأة في القانون المصري القديم وقانون بلاد الرافدين، وذلك على التقسيم التالي:

الفرع الأول: المفهوم العام لحقوق المرأة في قوانين الشرق القديم.

الفرع الثاني: أهمية حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم.

الفرع الأول
المفهوم العام لحقوق المرأة في قوانين الشرق القديم

لا يُفهم "حق المرأة" في العصور القديمة كما يُفهم في العصر الحديث، فالمرأة لم تكن تتمتع بشخصية قانونية كاملة في أغلب الأحيان، بل خضعت لسلطة الأب، ثم الزوج، وأحيانًا الابن، ومع ذلك، بدأت بعض القوانين القديمة بتكريس بعض الحقوق المدنية والمالية للمرأة، كحقها في التملك والإرث والطلاق ورفع الدعاوى القضائية[١].

وتُعرّف حقوق المرأة بأنها: مجموعة الامتيازات والضمانات القانونية التي تمنح للمرأة صفة المواطنة الكاملة في المجتمع، بما في ذلك حقها في الزواج، الطلاق، التملك، العمل، التعليم، والتعبير عن الرأي، وفي سياق المجتمعات الشرقية القديمة، لم تُصغَ هذه الحقوق دائمًا بمصطلحات صريحة، بل ظهرت في سياقات تشريعية تمزج بين الدين والعرف والقانون المدني[٢].

وقد تميزت الحضارة المصرية القديمة بموقف إيجابي نسبيًّا تجاه المرأة، إذ اعترفت لها بالشخصية القانونية المستقلة، ومنحتها حق التملك، وحرية التصرف بأموالها، وحق التقاضي، وتُظهر البرديات والنقوش المصرية أن المرأة كانت تتمتع بمكانة محترمة، خاصة داخل الأسرة، وقد وُجدت برديات تؤكد أن النساء أبرمن عقود بيع وشراء بشكل مستقل، مما يدل على وجود نوع من الاستقلال المالي، وفيما يتعلق بالحياة الزوجية، أظهر القانون المصري القديم توازنًا نسبيًّا بين الرجل والمرأة، كما سمح القانون المصري للمرأة بالمثول أمام القضاء بوصفها مدعية أو مدعى عليها، وهو ما لم يكن شائعًا في العديد من الحضارات الأخرى، وقد وُثّقت قضايا قانونية لنساء يطالبن بحقوقهن أو يدافعن عن ممتلكاتهن أمام القضاة، وكذلك لعبت المرأة أدوارًا مهمة في الحياة الدينية، إذ تولت بعض النساء مناصب كهنوتية في المعابد، مثل وظيفة "كاهنة الإلهة حاتور"، كما عُرفت بعض الملكات مثل "إياح حتب" و"حتشبسوت" بدورهن السياسي والديني[٣].

---

(١) محمد عبد الفتاح عبد الله، مكانة المرأة في الحضارات القديمة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٣.

(٢) فوزي منصور، المرأة في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٧٩.

(٣) محمد بيومي مهران، معالم الحضارة المصرية القديمة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١١٢.

وفي بلاد الرافدين ظهرت قوانين، مثل شريعة أورنمو ثم شريعة حمورابي، بوصفها أول محاولات تقنين قانونية مكتوبة تشمل تنظيم الأسرة والعقوبات والمعاملات، وقد تضمنت هذه الشرائع عدة مواد تتعلق بحقوق المرأة، لكنها كانت تعكس في غالبها نظرة دونية لدور المرأة، واعتبارها تابعة للرجل ومحدودة الأهلية القانونية، وقد نظمت شريعة حمورابي الزواج من خلال عقد قانوني، حدد حقوق الزوجة وواجباتها [١]، كما منحت الشريعة المرأة بعض حقوق الإرث، لكن بشروط محددة، وتضمنت الشريعة كذلك أحكامًا تحمي المرأة في بعض المواقف، لكنها كانت قاسية في حالات أخرى، كما يُسمح للمرأة في شريعة حمورابي بإدارة أموالها الخاصة (خاصة إذا كانت أرملة أو كاهنة) وأيضاً بإبرام عقود قانونية في بعض الحالات، لا سيما في التبني أو إدارة ممتلكات الأبناء القُصّر، بالعمل في مهن معينة كالحياكة، والخبازة، وفي بعض الأحيان كقابلة، لكن بأجر منخفض ومحدود [٢].

وفى ضوء ما سبق يمكننا القول بأن هناك تباين واضح في مكانة المرأة وحقوقها بين القانون المصري القديم وقوانين بلاد الرافدين. فبينما أقر القانون المصري بحقوق واسعة نسبيًّا للمرأة، وعاملها بوصفها كائنًا مستقلًّا له حق التملك والتقاضي، كانت قوانين بلاد الرافدين، على الرغم من تنظيمها التفصيلي، تُكرّس سلطة الرجل وتُقيّد المرأة في معظم الجوانب، ومع ذلك، فإن هذه الشرائع مثلت تطورًا مهمًّا في التاريخ القانوني الإنساني، ووضعت الأسس الأولى لما يُعرف اليوم بحقوق المرأة في التشريعات المعاصرة.

---

(1) Redford, Donald B. *The Ancient Gods Speak: A Guide to Egyptian Religion*. Oxford University Press, 2002, p. 196.

(٢) د/ محمد أمين محمد السيد، المرأة في مصر القديمة وبلاد النهرين القديم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص٢١٧.

الفرع الثاني
أهمية حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم

حظيت المرأة بمكانة متميزة في العديد من المجتمعات القديمة، خاصة في حضارات الشرق القديم، مثل مصر القديمة وبلاد الرافدين، إذ أسهمت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وعلى الرغم من الطابع الذكوري الغالب على تلك المجتمعات، فإن القوانين القديمة أظهرت اعترافًا ضمنيًّا وعلنيًّا بحقوق المرأة في عدة جوانب، منها الزواج، والملكية، والطلاق، والميراث، بل وبلغت في بعض الأحيان حد تمثيلها في المعابد أو قيامها بدور فعّال في المجتمع[١].

وتُعد مصر القديمة من أوائل الحضارات التي منحت المرأة مكانة قانونية متميزة مقارنةً بمجتمعات أخرى في عصرها. وقد كان للمرأة المصرية الحق في التملك والوصاية والبيع والشراء، بل واللجوء إلى القضاء في حال تعرضت للظلم أو أرادت المطالبة بحقوقها، وكانت المرأة المصرية القديمة قادرة على امتلاك الأراضي، وإدارة أملاكها، دون الحاجة إلى وصي أو وكيل، وكانت ترث من والدها أو زوجها أو أخيها وفقًا لترتيبات أسرتهم، كما لم يكن الزواج في مصر القديمة يتم دون موافقة المرأة، وكان عقد الزواج غالبًا ما ينص على الحقوق والواجبات المتبادلة، كما كان الطلاق ممكنًا، سواء بطلب الزوج أو الزوجة، وتُحفظ حقوق المرأة المالية بعد الطلاق، وقد لعبت المرأة دورًا دينيًّا بارزًا بوصفها "زوجة الإله" أو "كاهنة"، كما ظهرت في بعض الوثائق ككاتبة أو طبيبة، ما يدل على مستوى من التعليم والاحترام الاجتماعي[٢].

وعرفت حضارة بلاد الرافدين قوانين مدونة، أبرزها قانون أورنامو، وقانون حمورابي، اللذان تطرقا لحقوق وواجبات المرأة بوضوح، فقد نصّت القوانين على أن الزواج عقد قانوني، يُنظّم العلاقة بين الزوجين، ويُحدّد حقوق المرأة في النفقة، والمكانة داخل الأسرة، والعقوبات في حال التعدي عليها، كما سمحت بعض القوانين البابلية للمرأة بالتصرف في

---

(١) حسين فهيم، *مصر الفرعونية: تاريخ وحضارة*. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٦، ص١١٥.

(٢) سليم حسن، *موسوعة مصر القديمة*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطبعة الاسرة، المجلد٢، ٢٠٠١، ص١٠٨.

مالها وميراثها، خاصة إذا كانت أرملة أو لم تنجب، إلا أن ذلك كان مشروطًا أحيانًا بموافقة أفراد من الأسرة الذكورية، ويمكن للمرأة في بعض الحالات أن تطلب الطلاق، وخاصة إذا كان الزوج مهملاً أو عنيفًا، أو لا ينجب، كما منحت بعض القوانين المرأة حماية من العنف الجسدي، وإن كانت العقوبات تميل في الغالب لصالح الرجل، وعلى الرغم من تلك الحقوق، كانت هناك فروقات بين وضع المرأة الحرة والعبدة، كما خضعت المرأة لقوانين صارمة في حالة الزنا أو السلوك الخارج عن التقاليد الاجتماعية [١].

ويمكن القول إن وجود نصوص قانونية تخص المرأة في تلك العصور القديمة يعبّر عن مستوى معين من التطور المدني والاجتماعي، إذ لم تكن المرأة مغيبة بالكامل، بل كانت جزءًا فاعلًا من البنية الاجتماعية، وعلى الرغم من الاعتراف بحقوق المرأة، فإن هذه الحقوق لم تكن دائمًا مطبقة على قدم المساواة، بل تأثرت بالطبقة الاجتماعية، والنوع (أنثى/ ذكر)، والموقع الجغرافي. ومع ذلك، تمثل هذه النصوص منطلقًا لفهم تطور المفاهيم الحقوقية لاحقًا،

وتمثّل هذه القوانين نواة أولى لمفهوم "القانون الأسري"، الذي ما زال يُدرس في الأنظمة الحديثة، وقد شكّلت بعض قواعده مرجعًا لاحقًا في القانون الروماني والإسلامي [٢].

جملة القول: لقد شكلت قوانين الشرق القديم، وبخاصة في مصر وبلاد الرافدين، نقطة انطلاق لفهم موقع المرأة في المجتمعات الأولى، وعلى الرغم مما شابها من تمييز، إلا أنها تضمّنت إشارات واضحة إلى حقوق ملكية، وزواج، وطلاق، وميراث، بما يدل على أن المرأة لم تكن دومًا في موضع التبعية المطلقة كما يُشاع، إن دراسة هذه القوانين تسهم في تصحيح التصورات النمطية وتضع المرأة القديمة في إطار أكثر إنصافًا ودقة.

---

(1) Bottéro, Jean. *Everyday Life in Ancient Mesopotamia*. Johns Hopkins University Press, 2001, p. 153.

(2) Roth, Martha T. *Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor*. SBL Press, 1997, pp. 65-66.

المبحث الأول
حقوق المرأة في القانون المصري القديم

تمهيد وتقسيم:

شكّلت الحضارة المصرية القديمة واحدة من أقدم وأعرق الحضارات في التاريخ الإنساني، وقد أولت اهتمامًا خاصًّا ببنية المجتمع، بما في ذلك دور المرأة ومكانتها القانونية، بخلاف العديد من المجتمعات القديمة التي همّشت المرأة، نجد أن المرأة المصرية القديمة قد تمتعت بعدد من الحقوق القانونية والاجتماعية، بل ومارست أدوارًا سياسية واقتصادية وثقافية بارزة. لذا، يسعى هذا البحث إلى استكشاف الحقوق التي كفلها القانون المصري القديم للمرأة، سواء في مجالات الأحوال الشخصية، أو الملكية، أو الميراث، أو الحياة العامة، مع الوقوف على السياق الحضاري الذي أسهم في تلك المنظومة القانونية المتقدمة نسبيًّا، بل ومارست أدوارًا دينية وسياسية، ويدل ذلك على أن مصر القديمة، على الرغم من الطابع الأبوي العام للمجتمع، قد حققت قدرًا من التوازن القانوني والاجتماعي في تنظيم علاقة المرأة بالمجتمع، وهو ما يجعل هذه التجربة نموذجًا فريدًا في سياق تطور الحقوق الإنسانية للمرأة في التاريخ.

وفي ضوء ذلك يمكننا تقسيم الدراسة في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: مكانة المرأة في الأسرة .
المطلب الثاني: حقوق المرأة القانونية والمالية.
المطلب الثالث: حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول
مكانة المرأة في الأسرة

تميزت الحضارة المصرية القديمة بخصوصية ثقافية واجتماعية انعكست على بنية المجتمع، بما في ذلك موقع المرأة ودورها، وإذا كانت بعض المجتمعات القديمة قد حجّمت المرأة وجعلتها خاضعة للرجل بشكل مطلق، فإن مصر القديمة قدمت نموذجًا نسبيًّا متقدمًا في إدراك قيمة المرأة، ووفّرت لها عددًا من الحقوق التي تجاوزت بها مثيلاتها في المجتمعات المجاورة، ومن بين أبرز جوانب التنظيم الاجتماعي للحضارة المصرية القديمة التي تسترعي الانتباه، وضع المرأة وحقوقها، لا سيما في محيط الأسرة ومجالات الزواج، الطلاق، الميراث، والوصية. فقد تمتعت المرأة المصرية القديمة بحقوق قانونية ومدنية غير مسبوقة في ذلك العصر، مما يعكس تطورًا اجتماعيًّا وفكريًّا.

أولاً: أهمية مكانة المرأة في الأسرة:

الأسرة في مصر القديمة كانت حجر الأساس في البنية الاجتماعية، والمرأة كانت تلعب دورًا محوريًّا فيها بوصفها زوجة وأما ومربية، وكان يُنظر إليها باعتبارها حامية البيت والمُدبرة الاقتصادية الأساسية لشؤونه، وُتظهر الجداريات والنقوش المصرية المرأة في صور متعددة: أم، زوجة، كاهنة، موسيقية، فلاحة، بل وحتى عازفة، ولم تكن هذه الصور مجرد تجميل، بل وثائق تاريخية تعكس أدوارًا واقعية مارستها النساء، وتظهر المرأة في معظم هذه الصور واقفة بجانب الرجل، في وضع متساوٍ أو مكمل، مما يشير إلى المكانة التي كانت تحظى بها في الوعي المجتمعي، كما أن الأدب المصري القديم تضمن نصوصًا شعرية تحتفي بجمال المرأة وتبرز صفاتها النفسية، في خطاب يمزج بين الرقة والتقدير [(١)].

ومن خلال النصوص الأخلاقية المصرية، يتضح أن المرأة كانت تحظى بتقدير كبير داخل الأسرة والمجتمع، فالحكماء، مثل بتاح حتب، أوصوا بحسن معاملة الزوجة والاحترام المتبادل بين الزوجين، ومن أقواله الشهيرة: "إذا أصبحت رجلاً ذا شأن، فانظر إلى زوجتك في بيتك، واملأ بطنها، واكسُ جسدها، وأدخل السرور على قلبها" وتُظهر هذه الوصايا أن الأخلاق العامة في مصر القديمة كانت تعلي من مكانة المرأة داخل

(١) عبد العزيز صالح، المرأة في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص٤٥.

الأسرة، وتؤكد على مسؤولية الرجل في رعايتها واحترامها، بما يعكس رؤية تكاملية وليست قمعية [١].

وقد احتلت الأمومة مكانة خاصة، ليس فقط في الأسرة، بل في الديانة نفسها، فالإلهة "إيزيس" كانت مثالًا للأمومة الحامية، التي تحمي ابنها "حورس" من الأخطار، وكانت المرأة الأم تُصوَّر وهي تُرضع طفلها، في مشاهد تكررت في الجداريات، فقد كانت الأم هي المربية الأساسية للأطفال، والمسؤولة عن تربيتهم في القيم والمبادئ، ويعكس الأدب المصري القديم الاحترام العميق للأم، فقد قيل في أحد النصوص: "اعمل لوالدتك كما عملت لك، هي التي حملتك على عنقها ثلاثة أعوام، وأرضعتك، وربتك، وأدبتك، ولم تأتِ إلى يوم ميلادك إلا بشقاء" [٢].

وكانت كذلك البنت داخل الأسرة تُعامل بعطف ورعاية، وقد سُجلت أسماء فتيات في النصوص الأسرية، كما أنه غالبًا ما كانت الأسرة المصرية تحتفي برابطة الأخوة، وتُبرز الجداريات علاقة المحبة بين الأخ والأخت [٣].

ثانيًا: حقوق المرأة في الزواج:

كان الزواج في مصر القديمة يتم بناءً على عقد مدني، يُوثق غالبًا كتابةً، ويحضره شهود، ويعد هذا من أوائل النماذج للعقود الزوجية الموثقة في التاريخ، وقد نصت العقود على حقوق وواجبات كل طرف، بما في ذلك النفقة، وتأمين مستقبل الزوجة في حال الطلاق، وكانت العروس تحصل على مهر يُدفع مباشرة لها أو يوضع ضمانا لصالحها، وتشير بعض العقود إلى منح الزوجة حق امتلاك منزل أو أرض أو جزء من ممتلكات الزوج، مما يعزز مركزها القانوني والمالي داخل الأسرة، فلم تكن المرأة ملزمة بتبعية كاملة للزوج؛ بل احتفظت بشخصيتها القانونية المستقلة، وقد ظهرت نساء في بعض الوثائق مُلَّاكا لعقارات أو موقعات على عقود إيجار، حتى وهن في حالة زواج [٤].

---

(١) رفيق عبد النور، *تاريخ القانون*، دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص٦٢.

(٢) زاهي حواس، المرأة في مصر القديمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٤.

(٣) عبد العزيز صالح، تاريخ مصر القديمة، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٣٧.

(4) Barbara Watterson, Women in Ancient Egypt, Amberley Publishing, 2011, p.47.

ثالثًا: الطلاق والخلع:

على خلاف كثير من المجتمعات القديمة، أتيح للمرأة في مصر القديمة الحق في طلب الطلاق، شريطة أن تبرر ذلك، كما كان من حق الزوج أن يطلق زوجته، لكنه يتحمل في تلك الحالة تبعات مالية، منها دفع النفقة وتعويض الزوجة، فالطلاق في مصر القديمة لم يكن حكرًا على الرجل؛ بل كان للمرأة الحق في طلب الانفصال عن الزوج متى شاءت، مع الاحتفاظ بحقوقها المالية، وقد تم توثيق حالات لنساء رفعن قضايا طلاق أمام المحاكم، بل ونصت بعض العقود على تعويضات مالية تُدفع للزوجة في حال تطليقها بغير سبب مشروع، وكان من أبرز أشكال توثيق الطلاق وجود وثيقة يصرح فيها الزوج بأنه "ليس له مطلب" من الزوجة، مما يدل على انتهاء العلاقة الزوجية وتبرئة ذمتها قانونيًّا [١].

وكانت الزوجة تستطيع طلب الطلاق لأسباب متعددة، منها الإهمال، أو العنف، أو الخيانة، ولا يُشترط موافقة الزوج حتى يتم الطلاق إذا ثبتت الأسباب، وتكشف البرديات عن نماذج حية لحقوق المرأة، منها بردية زواج بين "باجوش" و"تتي امحتب" التي نصت على التزام الزوج بدفع تعويض قدره ١.٢ ديبن من الفضة في حال طلاقه لها، كما أظهرت برديات أخرى تمنح المرأة راتبًا سنويًّا بعد الطلاق، أو نصًّا صريحًا على ملكيتها للعقار الزوجي في حال وقوع الانفصال، كما توجد بردية محفوظة في متحف بروكلين، تُظهر اتفاقًا على الانفصال مع تحديد التعويضات والحقوق، ومنها ضمان عودة المهر إلى الزوجة إن لم تكن مذنبة [٢].

رابعًا: حقوق المرأة في الميراث والوصية:

ورثت المرأة في مصر القديمة وفق نظام قانوني منظم، وورثت نصيبًا معتبرًا من ممتلكات والدها أو والدتها، سواء كانت ابنة أو زوجة أو أمًّا. إلا أن النظام الوراثي كان

---

(١) عبد الحليم نور الدين، المرأة في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٣.

(٢) د/ تحفة أحمد السيد، الزواج والطلاق وحقوق الزوجة والأولاد في مصر الفرعونية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص١٦٧.

يفضل الذكور في الترتيب، إذ كان الذكور يرثون أولًا ثم الإناث، وقد احتفظت المرأة بعد الميراث بحق التصرف الكامل في ما آل إليها، بما في ذلك البيع أو التنازل أو التوريث [١].

وكانت الوصية أداة قانونية في غاية الأهمية في مصر القديمة، واستخدمها الأفراد من الجنسين لضمان توزيع أملاكهم بحسب رغبتهم الخاصة، حتى لو خالفت قواعد الإرث التقليدية، ومن أشهر الوثائق في هذا السياق "وصية ناو ناختة"، وهي امرأة أوصت بتوزيع أملاكها على أبنائها الثمانية، لكنها حرمت اثنين منهم بسبب سوء سلوكهما، مما يبين السلطة الكاملة للمرأة في إدارة مالها، وقد عُثر على العديد من وثائق الهبات التي تمنح فيها امرأة لأبنائها أو أقاربها أملاكها بعد وفاتها، وكانت هذه الوثائق موثقة ومصدقة من الشهود [٢].

خامسًا: الحضانة والوصايا:

في حال طلاق الأبوين، كانت الحضانة للأم غالبًا، خاصة إذا كان الطفل صغيرًا. وقد سُجلت حالات قانونية تُعطى فيها الحضانة للأم بناءً على قرار قضائي أو عرفي، وتستمر الحضانة حتى بلوغ الطفل سنًّا معينة، وفي حال وفاة الأب، كانت الأم تتولى رعاية الأبناء، وقد تتصرف في ممتلكاتهم لحين بلوغهم سن الرشد، وقد وثّقت البرديات عدة وصايا يترك فيها الآباء حقوقًا للأمهات بالإشراف على الإرث وتنفيذه [٣].

ويتضح لنا مما سبق أن المرأة في مصر القديمة تمتعت بحقوق متقدمة في محيط الأسرة والزواج والميراث، مقارنة بغيرها من النساء في حضارات العالم القديم. وقد كفلت لها القوانين والعادات المصرية القديمة استقلالًا قانونيًّا وماليًّا، ومكانة اجتماعية محترمة، ما يؤكد أن الحضارة المصرية لم تكن عظيمة في فنونها ومعمارها فقط، بل في إنسانيتها وعدالتها أيضًا.

---

(١) سليم حسن، *موسوعة مصر القديمة*، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطبعة الأسرة، القاهرة، ١٩٤٧، ص٢١١.

(2) Barbara Watterson, *Women in Ancient Egypt*, Amberley Publishing, UK, 2011, p. 36.

(٣) محمد بيومي مهران، تاريخ مصر القديمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٨٦.

المطلب الثاني
حق المرأة في التمتع بالشخصية القانونية وحقوقها المالية

تُعدُّ مصر القديمة – منذ عصور ما قبل الأسر وحتى العصور البطلمية– حالةً مميزةً في التاريخ الاجتماعي والحقوقي من حيث وضع المرأة وحقوقها القانونية والمالية والاقتصادية، بالمقارنة مع المجتمعات القديمة الأخرى، فقد امتلكت المرأة المصرية درجةً غيرَ معتادةٍ من الاستقلالية القانونية والقدرة على التصرف في الملكية والمشاركة الاقتصادية، وإنْ كانت هذه الحقوق متفاوتةً باختلاف الطبقات الزمنية والاجتماعية، ونوضح ذلك على النحو التالي:

أولاً: الشخصية القانونية والقدرة على التقاضي.

تميزت المرأة المصرية القديمة بامتلاكها لشخصية قانونية شبه كاملة، فقد كانت تُعامل بوصفها فردًا مستقلًّا قانونًا، لا يحتاج إلى وصي من الذكور في معظم معاملاته، فلم تكن المرأة قاصرة قانونًا، بل كان بإمكانها عقد العقود، وتسجيل التصرفات العقارية، بل وأحيانًا تمثيل نفسها في المعاملات التجارية أو حتى في مسائل الأحوال الشخصية، فهي قادرة على تملك الأعيان (منقولة وغير منقولة)، وإبرام العقود، والظهور أمام المحاكم مُدَّعية أو مدعًى عليها دون الحاجة إلى وصي ذكر أو وكيل عنها، كما كانت تستطيع توقيع عقد البيع أو الشراء، أو القرض، أو أن تدير ممتلكات تُورِّثها أو تبيعها بقرارٍ خاص بها [(١)]، وهو ما وثقته مصادر قانونية وأدلة أثرية متعددة، فقد أظهرت البرديات المكتشفة، مثل بردية "ساليه"، نماذج لقضايا رفعتها نساء أمام المحاكم ضد رجال أو نساء آخرين، وقد أظهرت وثائق المحاكم والنقوش أن النساء قد قدمن شكاوى وقضايا تجارية وزراعية وعائلية، واستأنفن حقوقهن أمام القضاة، فهذه الخاصية تُميز النظام المصري القديم عن النظم الأخرى القديمة إذ كانت فيها المرأة غالبًا بلا شخصية قانونية مستقلة [(٢)].

---

(١) د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري في العصر الفرعوني والبطلمي، ١٩٧٢، ص٦٣.

(٢) د/ محمد أمين محمد السيد، المرأة في مصر القديمة وبلاد النهرين القديم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص٣٩٦ وما بعدها.

ثانياً: الحقوق المالية للمرأة.

يمكننا تقسيم جوانب ملكية المرأة إلى ثلاث فئات رئيسة:

- **الملكية الشخصية قبل الزواج**: كانت المرأة تحتفظ بما تملكه قبل الزواج من أموال أو عقارات، ولم تنتقل ملكيتها أو تتحول إلى ملكية الزوج تلقائيًّا بمجرد الزواج؛ بل بقيت في حيازتها وتتصرَّف فيها كما تشاء.
- **الملكية المكتسبة أثناء الزواج**: كانت هناك قواعد تحدد أركان الملكية المشتركة والحصة الزوجية، وثائق ما بعد فترة الإسكندر تظهر عقدًا وزيجات مكتوبة تحمي حقوق الزوجة، مثال: عقود الزواج البطلمية التي تُنظم الميراث والوصايا.
- **الملكية بعد الوفاة والوَصِيَّة**: للمرأة الحق في أن تترك وصية تُعيِّن فيها مُستلِفَيها أو من يرث ممتلكاتها؛ كما يمكن للنساء أن يرثن أرضًا وممتلكات من ذويهن، والوثائق تدل على أحكامٍ ملموسة لتقسيم الميراث بين الذكور والإناث بحسب درجة القرابة، فقد كانت للمرأة المصرية حقوقٌ محدَّدة في الإرث؛ فالنصوص تُظهر حالاتٍ ترث فيها النساء حصصًا من الأرض والممتلكات، كما أن الأرامل كنّ يحتفظن بحق إدارة ممتلكات الأزواج المتوفين حتى لو كان لهن أولادٌ قاصرون، علاوةً على ذلك، تبيّن الوثائق أن النساء المالكة لقطع أرض أو دخل كنّ قادرات على إبرام صفقات وبيع أو تأجير ممتلكاتهن[١].

---

(١) د/ طارق عبد الجواد شبل، ولاية المرأة القضاء دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والنظم الوضعية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ص١٧، ١٨.

المطلب الثالث
حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية

تُظهر المصادر الأثرية والنصوص تنوعًا في أدوار النساء الاقتصادية:

- **العمل**: عملت نساء من مختلف الطبقات؛ من فَلّاحات ونَساجات وبائعات في الأسواق إلى سيداتٍ تدير منزلًا كبيرًا أو أعمالًا تجارية، وكانت النساء أيضًا مشاركات في صِناعة النسيج التي تُعد قطاعًا اقتصاديًّا رئيسًا، كما عملت النساء كاهنات في المعابد، ومغنيات مقدسات، وقابلات، وطبيبات، بل وشغلت بعضهن مهنة "الكاتبة" في بلاط الملك أو المعابد.
- **الأعمال والتجارة**: شاركت بعض النساء في مصر القديمة في النشاطات التجارية والاقتصادية، وقد وُجدت نقوش وبرديات توثق لنساء كنّ تاجرَات أو مالكاتِ ورشٍ ومزارعَ، ووثائق تجارية تُظهر نساءً يقمن بصفقاتٍ تجارية أو يُدوِّنَ أسماءهنّ في سجلات معاملات، وبعضهنّ كنّ مُقِلات قروض أو مالكات محلات[١].

كما شاركت المرأة المصرية في الحياة السياسية، وأشهر دليلٍ على مكانة المرأة في مصر هو وجود نساء تولين مناصب سيادية ودينية عليا، مثل حتشبسوت التي حكمت كفرعون واتخذت ألقابًا ومظاهر سيادية كاملة؛ ونفرتيتي التي ظهرت بشراكة سياسية ودينية بارزة مع أخناتون، وربما كوَّنت شريكةً في الحكم، وجود مثل هؤلاء النساء يظهر أن الأطر الاجتماعية سمحت بنفوذ نسائي استثنائي في حالات معينة.[2]

وعلى الرغم من أن المناصب العليا كانت غالبًا للرجال، فإن التاريخ المصري القديم عرف نساء في مواقع بارزة، مثل "حتشبسوت" التي تولّت الحكم كفرعون، و"تي" زوجة أمنحتب الثالث، التي شاركت في صنع القرار، ونشير هنا إلى اكتشافات أثرية حديثة تتعلق

---

(١) د/ عبد العزيز صالح، الأسرة المصرية في عصورها القديمة، القاهرة ، ١٩٨٨، ص٥٣.

(٢) د/ سراج ديرين، ترجمة أنطوان ذكرى، الحكومة الاشتراكية منذ ٣٥٠٠ – مثر الاقتصادية في عهد الأسرة الثامنة عشرة، مطبعة السعادة، ص٦٢ : ٦٤.

بمواقع مرتبطة بحتشبسوت التي ما زالت تضيف معلومات عن دورها ومكانتها السياسية والاقتصادي [١].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الحقوق العملية المذكورة، لم تكن المرأة في مصر القديمة متساويةً تمامًا مع الرجل من حيث السلطة السياسية العامة في جميع الأحوال؛ فالحقوق الفعلية اختلفت بحسب الطبقة والوقت والمكان، كما أن التمثيلات الأيديولوجية والفنية (مثل كون الرجل في كثير من الصور زعيم الأسرة) تُظهر استمرار أدوارٍ نمطية، كذلك، مع التحولات التاريخية، طرأت تغييرات في القوانين والعقود أثّرت على بعض حريات المرأة.[2]

جملة القول: أن المرأة المصرية القديمة امتلكت شخصيةً قانونيةً قادرة على تملك المال والعقارات والتصرف فيهما، وحقَّ الظهور أمام المحاكم، وتحملَت أدوارًا اقتصادية واجتماعية واسعة، وحتى سيادية في حالات استثنائية، ومع ذلك كانت هذه الحقوق مشروطةً بالطبقة والزمن، وتعرضت لتحولات عبر العصور، فالفترات المتأخرة شهدت تعديلاتٍ انعكست أحيانًا بتقليص بعض الحريات التي كانت مَعمولًا بها في الفترات السابقة، تبرهن هذه الوقائع على أن المجتمع المصري القديم امتلك نظامًا قانونيًّا عمليًّا يسمح بكمّ من الاستقلال الاقتصادي للنساء يُعد فريدًا في نطاق العالم القديم.

---

(١) د/ محمد جمال الدين، لمحة في تاريخ مصر السياسي والحضاري، مختار بسلسلة الحضارة المصرية الفرعونية، المجلد الأول، العدد الثاني، ص٩٣.

(٢) د/ صوفي حسين أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية - الشرائع السامية- القانون الفرعوني والقانون البابلي والشريعة اليهودية –الطبعة الثانية – دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٦٢.

المبحث الثاني
حقوق المرأة في بلاد الرافدين

تمهيد وتقسيم:

تشكل بلاد الرافدين واحدة من أقدم الحضارات المنظمة في التاريخ، وقد تركت سجلات مكتوبة بالخط المسماري تكشف عن تنظيم اجتماعي وقانوني دقيق، ومن المهم التنبه إلى أن وضع المرأة في هذه المنطقة لم يكن ثابتًا عبر الزمان والمكان: فالسومريون، والأكّاديون، وبابل، وآشور — كل مرحلة لها خصوصياتها القانونية والاجتماعية، وتستند المعرفة الحديثة بحقوق المرأة في بلاد الرافدين أساسًا إلى: نصوص قانونية مكتوبة (أبرزها قانون حمورابي)، سجلات إدارية وتجارية (عقود، إيصالات، سجلات أراضٍ)، نصوص أدبية ودينية، وبقايا أثرية (أختام، تماثيل، نقوش). ويعد قانون حمورابي المصدر القانوني الأشهر لأنه يضم قواعد مفصّلة عن الزواج، الطلاق، الميراث، والعلاقات الزوجية. لذلك سأسلّط الضوء على حقوق المرأة في الأسرة والزواج والطلاق والإرث والوصايا بالإضافة إلى حقوقها الاقتصادية والحياة العامة وحقها في الحماية من العنف وذلك على التقسيم التالي:

المطلب الأول: مكانة المرأة في الأسرة .
المطلب الثاني: حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية.
المطلب الثالث: حق المرأة في الحماية من العنف.

المطلب الأول
مكانة المرأة في الأسرة

تُظهر مصادر بلاد الرافدين القديمة أن المرأة لم تكن مجرد موضوع محكوم عليه؛ بل كانت فاعلًا قانونيًّا واجتماعيًّا تملك حقوقًا متعددة داخل الأسرة: دخولها في عقود الزواج، حمايتها عبر مهرها، إمكانية المطالبة بالطلاق في ظروف معينة، وحصولها على حصة من الإرث وإمكانية ترك وصايا، ومع ذلك بقيت سلطة الرجل والأعراف الاجتماعية عوامل محدِّدة لمدى فعالية هذه الحقوق. اختلاف الأزمنة والمدن داخل بلاد الرافدين أعاد تشكيل هذا المشهد مرارًا؛ لذا يجب عند دراسة الموضوع الجمع بين النصوص القانونية (مثل قانون حمورابي) والأرشيفات المحلية والوثائق الأثرية للوصول إلى صورة دقيقة ومتوازنة.

وسنستعرض في هذا المطلب حقوق المرأة المتعلقة بالزواج (وعقوده)، والمهور والصداق والمواريث، وآليات الطلاق، ووضع الوصايا، مع أمثلة ونصوص قانونية تدعم التحليل، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حقوق المرأة في الزواج.

في بلاد الرافدين القديمة، كان الزواج يُبرم بعقد مكتوب أو اتفاق شفهي موثق بأختام؛ فالزواج عادة علاقةٌ تنظيمية واجتماعية وقانونية تدخل ضمنها وثائق مكتوبة أو اتفاقات عائلية تُسجل أحيانًا على ألواح طينية، والزواج كان يقوم عادةً على عقد يحدد حقوق الطرفين، مهر العروس أو بيت المال الذي تجلبه الزوجة من بيت أبيها)، وهدايا العريس، وشروطًا إضافية يمكن أن تُدرج في العقد (مثل التزام الزوج بتأمين مسكن، أو التزامات خدمية للزوجة تجاه زوجة سابقة أو حماتها في حالات تعدد الزوجات)، وتُظهر نصوص الزواج أن المرأة كانت تدخل الزواج مع ممتلكات خاصة يمكن أن تبقى تحت حمايتها القانونية.[1]

والطبيعة التعاقدية للزواج في النصوص تعني أن للمرأة حقًّا قانونيًّا في المطالبة ببعض ما أُدرج في العقد، ففي العديد من الحالات كانت الوثيقة تحدّد قيمة "الصداق" أو ما يجب استرجاعه حال الطلاق، وتبيّن حالات حرمان المرأة من حقوقها في حال ارتكابها أمورًا

(١) كمال الصليبي، تاريخ الشرق القديم، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦، ص٨٦.

يعتبرها القانون ذنبًا (كالزنا أو الخيانة، في بعض النصوص)، كما يوجد أثر لنظام الضمانات (مثلاً: تقييد بيع الممتلكات أو ضمان بقاء مهر في نطاق الأسرة الأصلية [١].

ثانياً: حقوق المرأة في حالة الطلاق.

القوانين القديمة (ومن بينها قانون حمورابي) تُبيّن أن الطلاق ممكنٌ من قبل الزوج، وفي حالات محددة تسمح المرأة بالمطالبة بالانفصال إن ثبتت إهانتها أو عدم التزام الزوج بالشروط، إذا فُسِخ الزواج لصالح الزوجة (أي كانت "بريئة") يعود لها مهرها وربما نصيب من الممتلكات أو النفقة للأطفال، بالمقابل قد يعاقب القانون الزوجة "الخائنة" بعقوبات شديدة في بعض النصوص القانونية، هذه الأحكام تُظهر توازنًا مُعقّدًا بين حماية الحقوق الزوجية والحفاظ على نزعة اجتماعية ترتيبية [٢] .

وقد تباينت آليات الطلاق بحسب الزمن والمكان والطبقة الاجتماعية، في قانون حمورابي نجد أحكامًا تفصيلية تتعلق بالطلاق: إذا طُلِّقت المرأة ولم يكن هناك "مهر" موثَّق، فهناك تعويضات مالية محددة؛ وإذا كانت المرأة مذنبة بفسقٍ أو تصرّفت بما يخالف شروط العقد، فقد تُعاقب أو يُخصم من حقوقها، بالمقابل كان للمرأة — في حالات معيّنة — الحق في طلب الطلاق أو أن تطلب الطلاق عبر القضاء المحلي، خصوصًا إذا أُهينت أو لم يُعطَها الزوج حقوقها المتفق عليها [٣].

وتدل السجلات القضائية والألواح الطينية على إجراءات عملية للطعن في الطلاق: تسجيل الشهادات، إثبات الإهانة، أو إثبات عدم أداء النفقة، كما أن نظام الحضانة والوصاية على الأطفال بعد الطلاق يظهر جوانب حماية لأمومة المرأة: في نصوص عدة تُمنح الأم حق حضانة الأطفال، أو تُلزم الزوج بتقديم إعالة للأطفال بعد الطلاق، خاصة إذا كانت الأم

---

(1) Susan B. Pomeroy, Goddesses, Whores, Wives, and Slaves: Women in Classical Antiquity, Schocken Books, 1995, p.134.

(٢) على الجراح، المرأة في قوانين بلاد الرافدين: دراسة مقارنة بين القوانين العراقية القديمة والقوانين الوضعية الحديثة. عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص١١٠.

(٣) محمد عبد العزيز الرفاعي، التشريعات الأسرية في حضارات الشرق الأدنى القديم: دراسة تاريخية قانونية مقارنة. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٨، ص٤٦.

غير قادرة على الكسب، ومع ذلك فإن أحكامًا أخرى تعطي حقوقًا مهمة للأب بشأن ترتيب مستقبل الأولاد أو توزيع الممتلكات، فقد أشارت قواعد حمورابي ونصوص أخرى إلى أن حضانة الأطفال بعد الطلاق قد تذهب للأم، خاصة في حالات وجود أطفال صغار، مع إلزام الأب بالمصروف والرعاية، لكن التطبيق اختلف حسب الطبقة الاجتماعية وحالة الأسرة[١].

ثالثاً: حق المرأة في الإرث والوصية.

أظهرت نصوص قانونية وأرشيفية أن النساء كنّ مؤهلات للوراثة لكن بنمط يختلف عن الرجال، في العديد من نظم الإرث، كانت الحصة تعتمد على وجود ورثة ذكور أو عدم وجودهم: فإذا توفي الأب وترك أبناء ذكورًا، فقد تنقص حصة الابنة أو تُعطى جزءًا محددًا، في المقابل، إذا لم يوجد ورثة ذكور، فقد ترث المرأة نصيبًا أكبر أو حتى ما يساوي نصيب الذكر في بعض الحالات، والهدف التشريعي الظاهر كان الحفاظ على الممتلكات داخل العائلة الأبوية، لذا وُضعت قواعد لحماية "مهر" الزوجة وممتلكاتها من أن تُفقد للأسرة الخارجية بسهولة.[٢]

وهناك نصوص وسطية تشير إلى محاولات قانونية للحفاظ على حقوق المرأة المنقولة (مثل الأراضي المعطاة للزوجة) داخل الأسرة الأصلية — أي تجنب انتقال الأرض إلى أسرة الزوج بعد زواجها، وكانت هناك قيود على بيع الأرض المورثة للزوجة خارج الأسرة، حرصاً على ضمان بقاء الملكية ضمن السلالة.[٣]

وقد اختلفت قوانين المواريث عبر الفترات، بينما كانت بعض النصوص تمنح حق الإرث للنساء (بناتٍ أو زوجاتٍ) بنسب معروفة، نجد أيضًا حالات تُقدم فيها الأولوية للذكور، فنجد في الفترة الآشورية الوسطى والحواضر التجارية القديمة تُظهر أن للمرأة حقًّا

---

(١) سعاد عبد الله العبيدي، المرأة في العراق القديم: دراسة اجتماعية قانونية من خلال النصوص المسمارية، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠١٢، ص٢٦.

(2) Lafont, S. D, Women in Mesopotamia. In J. M. Sasson (Ed.), *Civilizations of the Ancient Near East*. New York: Scribner , 1999, Vol. 2, pp. 847–857.

(٣) حنان فاضل الياسين، قانون حمورابي وحقوق المرأة: قراءة تحليلية مقارنة بالنصوص القانونية الأخرى في بلاد الرافدين. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص٨١.

في الإرث وفي نقل الممتلكات لأبنائها أو لأقاربها عبر وصايا مكتوبة، لكن العُرف والطبقة الاجتماعية الّذي يحكم كل حالة قد يُفرّق في التطبيق، لذلك لا يمكن القول بوجود نظام مواريث موحّد في كل أنحاء بلاد الرافدين [١].

كما تثبت الألواح الطينية أن إعداد الوصية كان ممارسةً شائعة في بلاد الرافدين: الرجل والمرأة على حد سواء كانا يتركان توجيهات بشأن توزيع ممتلكاتهم، تعيين وصيّ، وتدابير تخص الإنفاق على الجنائز، وأن المرأة البالغة القادرة قانونيًّا كانت تستطيع أن تكتب أو تترك وصية تُلزم الورثة أو تضمن أرشيفًا لتوزيع ما تريده من ممتلكاتها بعد وفاتها، وفي بعض الحالات كانت الوصايا وسيلةً لضمان بقاء مهرها أو مواردها لصالح أولاد معيّنين أو لأقارب محددين.[٢]

وتبين الوثائق أيضًا أن الوصايا شُرعت وفق إجراءات رسمية في المحاكم أو بحضور شهود، وأن الطعون على وصايا كانت تُعالج بأدلة كتابية وشهود، هكذا ساعدت الوصايا في إضفاء استقرارٍ قانونيّ على توزيع الممتلكات ما بعد الموت، وحفظت أحيانًا حقوق المرأة التي قد تكون مهدّدة من قبل أقارب الزوج أو ورثة آخرين [٣].

---

(1) Westbrook, R , A History of Ancient Near Eastern Law (Vol. 1). Leiden: Brill Academic Publishers, 2003, p.45.

(2) Roth, M. T. (1997). *Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor* (2nd ed.). Atlanta, GA: Scholars Press, p.76.

(٣) د/ محمد أمين محمد السيد، المرأة في مصر القديمة وبلاد النهرين القديم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص٤١٠ وما بعدها.

المطلب الثاني
حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية

عرفت بلاد الرافدين—بوصفها فضاءً حضاريًّا يمتد عبر فترات زمنية متعددة (السومرية، الأكادية، البابليّة، الآشوريّة)—تنوعًا ذا بعدٍ قانوني واجتماعي واقتصادي انعكس في وضع المرأة ووظائفها العامة. عند تناول «حقوق المرأة» لا بدّ من التفريق بين صور متعددة: حقوق اقتصادية (ملكية، عقود، أعمال)، ووظائف دينية وسياسية (كاهنات، زوجة الملك أو وصية العرش، أو مديرة مؤسسات قصرية)، وأخيرًا الإطار القانوني الذي ضبط هذه الحقوق (نصوص قانونية مثل شريعة حَمورابي وسجلات إدارية). سنعرض في هذا المطلب حدود هذه الحقوق عمليًّا، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حقوق المرأة الاقتصادية.

تدلّ السجلات الاقتصادية والأرشيفات (وخاصة سجلات عصر أور الثالث على أن النساء كنّ يملكن ممتلكات، ويُدرن مشروعات صغيرة، ويدخلن في عقود بيع وشراء، ويقمن بالقروض، بل كانت هناك نساء يُدِرْنَ ممتلكات القصر أو مؤسسات دينية، ووجود فواتير، وإيصالات وقيود إدارية يُظهر أن بعض النساء كنّ متعاملات اقتصاديًّا مستقلات، ويمكنهن توقيع عقود وأداء التزامات قانونية، هذا الواقع العملي يشير إلى أن حقّ الملكية والمشاركة الاقتصادية لم يكن محصورًا في الرجل، وإنْ كان نطاقه وتأثيره متباينًا بحسب الطبقة والموقع الجغرافي، والمصادر الأثرية تكشف أن المرأة كانت قادرة على إدارة ممتلكاتها، وإبرام العقود التجارية، بل وإقراض الأموال، ويعكس ذلك ما نصت عليه **المادة** ١٥٠ من شريعة حمورابي: "إذا قدّمت امرأة إلى زوجها هديةً من مالها الخاص، وأثبتت أنها ملكها، فلا يجوز للزوج التصرف فيها دون رضاها".، كما كانت النساء في بعض الطبقات يشغلن وظائف إدارية في القصور والمخازن، ويشرفن على فرق عمل، خاصة في المؤسسات الدينية [١].

---

(١) فوزي رشيد، شريعة حمورابي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٤.

ووجدت سجلات متنوعة تظهر أن المرأة في ميسوبوتاميا كانت قادرة على الملكية والتصرّف في ممتلكاتها: فقد كانت النساء يملكن أراضيَ، ويمارسن الأنشطة التجارية، ويبرمن عقودًا قانونية باسمهنّ. النساء الحرّات (non-slave women) قدّمن هدايا، استثمرن أموالًا، وكان لهنّ سندات ومراسلات تجارية مسجلة على ألواح طينية، هذا يدل على أن النظام القانوني اعترف بشخصية قانونية للمرأة مُمكّنة من الدخول في المعاملات [١].

وفي عقود الزواج كانت هناك ممارسات مرتبطة بمهر الزوجة (تُسجَّل عادةً كموجودات تابعة لها) وأحيانًا هدايا من الزوج لزوجته. ونصوص حمورابي تحدد أحكامًا متعلقة باسترجاع المَهْر أو تقديم تعويضات عند الطلاق أو وفاة الزوج، ما يعكس نظامًا يحمي بعض الحقوق الاقتصادية للزوجة وخاصة فيما يتصل بالأطفال والاستقرار المعيشي [٢].

كما كانت المرأة في بلاد الرافدين تعمل في عدة مجالات: زراعة، صناعة نسيج، تجارة، إدارة بيوت معابد (الكاهنات أو العاملات في دور المعبد)، وحتى إدارة مؤسسات صغيرة أو حسابات تجارية، السجلات التجارية والألواح تُشير إلى نساء كُنّ شاهدات على عقود، مشتريات وبائعات، ومُدرات للموارد، كما أن بعض النساء وصلن إلى مناصب دينية مرموقة (كاهنات أو أمّهات إلهية) مما منحهن سلطة اقتصادية واجتماعية إضافية [٣].

ثانياً: حقوق المرأة السياسية.

كان النفوذ السياسي المباشر للنساء نادرًا، لكنه موجود في حالات استثنائية، مثل **سمّو-رامات** (القرن التاسع ق.م.) التي مارست دور الوصاية على عرش آشور.

---

(1) Bottero, J: *Everyday Life in Ancient Mesopotamia*. Johns Hopkins University Press,2001, p.83.

(٢) نادية الحسني، مكانة المرأة في المجتمع البابلي من خلال النصوص القانونية والوثائق الأثرية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٢١.

(٣) د/ محمد أمين محمد السيد، المرأة في مصر القديمة وبلاد النهرين القديم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص٦٥٠ وما بعدها.

أما النفوذ الديني، فكان أكثر وضوحًا، خاصة عبر منصب الكاهنة الكبرى **"إنتو"** التي كانت تدير أراضي المعبد، وتشرف على الطقوس، وتتمتع بامتيازات اقتصادية وقانونية واسعة.

ولا نجد في النصوص البابلية ما يشير إلى مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي العام أو التشريع، كان النظام ملكيًّا مطلقًا، والمناصب الرسمية موروثة أو معتمدة على القرب من البلاط أو المعبد، بالتالي، فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية كانت **نخبوية واستثنائية**، وليست عامة أو جماهيرية [١].

والمشهد الأكثر وضوحًا لوجود نساء في مواقع عامة هو المجال الديني: كاهنات عليا (أمثلة مثل الـ"entu" والـ"nadītu" في بابل وأوروك وغيرها) كنّ يمتلكن سلطة طقسية واجتماعية، وكنّ أحيانًا يملكن ممتلكات ويتصرفن باسم مؤسسات معبدية، كذلك، سجلات القصر تظهر أن الملكات أو نساء من الأسرة المالكة كان لهنّ بيت كبير وموظفون وإدارة خاصة، وأحيانًا شَغَلن دورًا سياسيًّا فعّالًا أو وصاية على العرش في حالات فراغ السلطة، مثال تاريخي مشهور هو سَمّو-رامَت (Sammu-ramat) التي وردت مصادر تشير إلى أنها كانت مؤثرة في الشؤون السياسية الآشورية، وأُلّف حولها أساطير (سيميراميس) لاحقًا، هذه الأمثلة تبين أن النساء استطعن الوصول إلى مركز قوة رسميّ أو طقسي في بعض الفترات [٢].

مع أن بعض النساء تبوأن مواقع مؤثرة، فإن المشاركة السياسية العامة (كحق التصويت أو الترشح بمفهومنا الحديث) لا تتوافر نصًّا أو ممارسةً ميسرة في المصادر القديمة؛ فالمصطلحات والمؤسسات كانت مبنية على سلطة ملكية وأسرية، مشاركة المرأة كثيرًا ما كانت مشروطة بكونها جزءًا من شبكة سلطوية (زوجة الملك، أم الملك، أو كاهنة كبيرة)، وليست مشاركة قاعدية ذات طابع جماعي أو مؤسسي، بعبارة أخرى: كانت هناك استثناءات

---

(1) Roth, M. T. (1995). *Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor*. Scholars Press, 1995, p.45.

(٢) حنان فاضل الياسين، قانون حمورابي وحقوق المرأة: قراءة تحليلية مقارنة بالنصوص القانونية الأخرى في بلاد الرافدين. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص٩٤.

استثنائية ومسارات مؤسسية (الطائفيّة الدينية والقصرية) منحت بعض النساء نفوذًا، لكن هذا النفوذ عادةً لم يتخذ شكل مشاركة سياسية عامة بالمعنى الحديث.[١]

جملة القول: تُظهر مصادر بلاد الرافدين القديم خليطًا مركّبًا: من جهة، منحت النصوص القانونية وسجلات الإدارة والطقوس الدينية بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء، ومن جهة أخرى، كان تمتع المرأة بهذه الحقوق مرتبطًا غالبًا بموقعها الطبقي أو الأسري أو بمؤسسات دينية قصرية محددة. إذًا، لا يمكن اختزال وضع المرأة في بلاد الرافدين إلى حرمان كامل أو حرية كاملة؛ بل كان طيفًا واسعًا يتراوح بين استقلالية اقتصادية وتأثير طقسي-قصري من ناحية، وتقيد اجتماعي وقانوني من ناحية أخرى.

ويظهر من نصوص شريعة حمورابي والسجلات الأرشيفية أن المرأة في بلاد الرافدين تمتعت بحقوق مالية واجتماعية وقانونية نسبية مقارنة بعصور لاحقة، مع فرص محدودة جدًا للمشاركة السياسية، تُبرز هذه النصوص أن الإطار القانوني البابلي حاول موازنة السلطة الأسرية مع بعض الضمانات للنساء، لكنه لم يصل إلى مستوى المساواة أو المشاركة العامة.

(1) World History Encyclopedia. (2022). *Women in Ancient Mesopotamia*, 2022, p.54.

المطلب الثالث
حق المرأة في الحماية من العنف

تركت بلاد الرافدين تراثًا قانونيًّا مكتوبًا أسهم في تشكيل تاريخ الفكر القانوني، يمكننا من خلاله استنباط صورة واضحة عن وضع المرأة في المجتمع، وبالأخص ما يتعلق بحقها في الحماية من العنف، وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لبعض هذه النصوص كان فرض العدالة، فإن الواقع الاجتماعي كان يعكس بنية أبوية جعلت من حماية المرأة أمرًا مرتبطًا أكثر بحماية شرف الأسرة والمصالح الذكورية، لا بحقوقها الفردية المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنية المجتمع في بلاد الرافدين توزعت بين طبقات عليا من النخبة وطبقات أدنى من العامة والعبيد، وكان وضع المرأة القانوني يختلف حسب الطبقة؛ فالمرأة الحرة تتمتع بحماية قانونية أوسع مقارنةً بالعبدة، إلا أن كليهما كانت خاضعة لسلطة الأب أو الزوج، وتكشف النصوص أن معظم أحكام حماية المرأة من العنف كانت مرتبطة بوضعيّتها الاجتماعية، ومكان وقوع الجريمة، وحالتها الزوجية[١].

ويعد قانون أورنامو من أقدم المدونات القانونية المكتشفة، وقد تضمن نصوصًا صريحة لمعاقبة من يرتكب فعل اغتصاب ضد المرأة، وكان يتضمن جزاءً ماليًّا بوصفه تعويضا لصالح ولي الأمر أو المالك، وليس لصالح المرأة نفسها، مما يشير إلى النظرة إليها باعتبارها ملكية أو جزءًا من شرف الأسرة، بينما يُعتبر قانون حمورابي أكثر تفصيلًا في هذا الجانب، إذ خصص عدة مواد تتعلق بالاعتداء على المرأة، ونجد أن هذا القانون يعاقب المغتصب بالقتل ويعترف ببراءة المرأة في حالة وقوع الاعتداء عليها في بيتها، لكن في حالات أخرى يفرض عليها العقوبة إذا اعتُبر أنها شاركت أو لم تُظهر مقاومة، كما أشار هذا القانون أيضًا إلى أن الاغتصاب خارج المنزل يتطلب إثباتًا مثل صراخ الضحية أو وجود شهود[٢].

---

(1) Zuckerman, M: Women and Law in the Ancient Near East. Beirut: Dar Al Farabi, 2018, p. 45

(٢) نادية الحسني، مكانة المرأة في المجتمع البابلي من خلال النصوص القانونية والوثائق الأثرية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣٤.

كما نجد القوانين الآشورية الوسطى أظهرت تشددًا أكبر في ضبط سلوك النساء، حتى في مظهرهن العام، لكنها تضمنت أيضًا عقوبات على العنف، فقد عاقبت الرجل إذا اغتصب امرأة حرة في المدينة، فإن عقابه هو الإعدام، أما إذا كانت أمة، فعليه أن يدفع تعويضًا لسيدها، وهذا النص يؤكد التمييز الطبقي، إذ تختلف العقوبة تبعًا لوضع الضحية الاجتماعي.

ويتضح من ذلك أن الحماية القانونية لم تكن متساوية أو مطلقة، بل كانت مشروطة بعدة عوامل:

١. **الطبقة الاجتماعية**: المرأة الحرة تحظى بعقوبات أشد ضد المعتدي، مقارنة بالأمة.

٢. **المكان**: وقوع الجريمة داخل المنزل يوفر حماية أكبر للمرأة من حيث الإثبات.

٣. **الحالة الزوجية**: المرأة المخطوبة أو المتزوجة تحظى باهتمام أكبر في النصوص، لارتباط ذلك بحماية شرف الزوج أو الأب[١].

وتوفر لنا الأرشيفات المسمارية من مدن مثل نيبور وأور وبابل شكاوى نسائية تتعلق بمسألة العنف، ففي إحدى الرسائل، تشكو امرأة تُدعى لاماسي إلى الحاكم بأن رجلًا ضربها في السوق، وتطلب تعويضًا، تكشف هذه النصوص أن النساء كنّ يلجأن أحيانًا إلى السلطة، لكن نتيجة الشكوى كانت تعتمد على مكانتها الاجتماعية وعلاقاتها العائلية، وليس فقط على نص القانون[٢].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن:

- الحماية القانونية في بلاد الرافدين كانت أقوى كلما ارتفعت مكانة المرأة الاجتماعية.

---

(1) Lambert, W. G: The Social Structure of Babylon and Assyria. Baghdad: Dar Al Hurriya, 1990, p. 132.

(2) Roth, M. T: Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor. Atlanta: Scholars Press, 1997, p. 107

- القوانين تعاملت مع العنف ضد المرأة غالبًا بوصفه مسألة تمس الملكية والشرف، لا بوصفه حقًّا إنسانيًّا مستقلًّا.
- الشريعة الحديثة ترى العنف ضد المرأة جريمة ضد الفرد والمجتمع، بينما القوانين القديمة ربطته بمصالح عائلية وملكية [١].

وبالتالي تشير القوانين في بلاد الرافدين القديم إلى وجود وعي قانوني بمسألة العنف ضد المرأة، لكن هذا الوعي كان مرتبطًا بالبنية الأبوية والطبقية للمجتمع، مما جعل الحماية مشروطة وغير قائمة على مبدأ المساواة، فالقوانين في بلاد الرافدين القديم كانت متقدمة نسبيًّا في الاعتراف ببعض أشكال العنف ضد المرأة وتجريمها، لكنها كانت محدودة ومشروطة، هذا الإرث القانوني يعكس التناقض بين الوعي القانوني بوجود ضرر وبين المنظومة الاجتماعية التي لم تمنح المرأة حماية متساوية.

(١) د/ محمد أمين محمد السيد، المرأة في مصر القديمة وبلاد النهرين القديم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص٥٣٦ وما بعدها.

الخاتمة

يمكننا القول في نهاية البحث إن المرأة في الشرق القديم، وخاصة في مصر القديمة وبلاد الرافدين، تمتعت بمجموعة من الحقوق التي عكست مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في تلك العصور، وإن كانت هذه الحقوق تتفاوت من مجتمع لآخر تبعًا للعوامل السياسية والدينية والاقتصادية، ففي مصر القديمة، أظهرت النصوص والنقوش والمستندات القانونية أن المرأة كانت تتمتع بحقوق واسعة نسبيًّا، مثل حق التملك والإرث، وحق إبرام العقود، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، بل وحق التقاضي أمام المحاكم، أما في بلاد الرافدين، فقد جاءت القوانين المدونة، وعلى رأسها شريعة حمورابي، لتبين أن المرأة كانت محمية بمجموعة من النصوص القانونية التي تنظم شؤون الزواج والطلاق والميراث، لكنها في الوقت نفسه خضعت لقيود اجتماعية وقانونية عكست طبيعة البنية الأبوية للمجتمع.

وقد أظهرت النتائج أيضًا أن حقوق المرأة في كلا المجتمعين لم تكن بمعزل عن الظروف التاريخية، إذ لعبت العوامل الدينية دورًا في رسم صورة المرأة ووضعها، كما ساهمت الظروف الاقتصادية والسياسية في توسيع أو تضييق دائرة هذه الحقوق، ويلاحظ أن النساء من الطبقات العليا تمتعن بفرص أوسع مقارنة بالنساء من الطبقات الدنيا، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو القانوني.

وفي ضوء ذلك يمكننا الإشارة إلى بعض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث وهى على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. أظهرت المصادر التاريخية أن المرأة في مصر القديمة تمتعت بمكانة قانونية واجتماعية متقدمة نسبيًّا مقارنة بغيرها من نساء حضارات الشرق القديم، إذ امتلكت حق التملك، والإرث، وإبرام العقود، واللجوء إلى القضاء، والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

٢. أوضحت الوثائق والنصوص القانونية في بلاد الرافدين، خاصة شريعة حمورابي، أن المرأة كانت تتمتع بحماية قانونية في مسائل الزواج والطلاق والميراث، إلا أن هذه الحقوق كانت مقيدة في كثير من الحالات بأعراف المجتمع الأبوي.

٣. بينت الدراسة أن الطبقة الاجتماعية كانت عاملًا حاسمًا في تحديد نطاق حقوق المرأة، إذ حظيت نساء الطبقات العليا بامتيازات أوسع من نساء الطبقات الدنيا.

٤. أوضحت الدراسة أن المرأة في كلا المجتمعين أسهمت في الحياة الاقتصادية سواء من خلال الزراعة أو التجارة أو الحِرَف، مما يعكس دورها الإنتاجي بجانب دورها الأسري.

ثانياً: التوصيات:

١. تعميق الدراسات المقارنة بين حضارات الشرق القديم للكشف عن التفاعلات القانونية والثقافية التي أثرت في مكانة المرأة، بما يسهم في بناء رؤية تاريخية أكثر شمولًا.

٢. الاستفادة من التجربة التاريخية لمصر القديمة وبلاد الرافدين في فهم تطور النظم القانونية الخاصة بالمرأة، وتحليل أوجه التقدم والتراجع في هذه الحقوق عبر العصور ، وذلك من خلال دراسة وتفنيد النظم الاجتماعية والقانونية المعتمدة والمطبقة في هذه العصور .

٣. تشجيع البحث الأثري والوثائقي لاكتشاف مزيد من النصوص والمصادر التي يمكن أن تقدم صورة أوضح عن أدوار المرأة في الحياة اليومية، بعيدًا عن النخبة الحاكمة أو الإطار الديني الرسمي.

٤. دمج الدراسات التاريخية والقانونية في المناهج الأكاديمية، لتوسيع وعي الطلاب بتاريخ حقوق المرأة وأثره على النظم القانونية المعاصرة.

وبذلك، فإن دراسة حقوق المرأة في الشرق القديم تكشف لنا عن تاريخ طويل من التفاعل بين النص القانوني والممارسة الاجتماعية، وتؤكد أن أي قراءة موضوعية لتطور حقوق المرأة لا بد أن تعود إلى هذه الجذور الحضارية التي شكلت البدايات الأولى لمفهوم العدالة والمساواة بين الجنسين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:ـ

(أ) الكتب:ـ

١. حسين فهيم، مصر الفرعونية: تاريخ وحضارة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٦.

٢. حنان فاضل الياسين، قانون حمورابي وحقوق المرأة: قراءة تحليلية مقارنة بالنصوص القانونية الأخرى في بلاد الرافدين. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٣. رفيق عبد النور، تاريخ القانون، دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

٤. زاهي حواس، المرأة في مصر القديمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥. سراج ديرين، ترجمة أنطوان ذكرى، الحكومة الاشتراكية منذ ٣٥٠٠ –الاقتصادية في عهد الأسرة الثامنة عشر، مطبعة السعادة.

٦. سعاد عبد الله العبيدي، المرأة في العراق القديم: دراسة اجتماعية قانونية من خلال النصوص المسمارية، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠١٢.

٧. سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطبعة الأسرة، القاهرة، ١٩٤٧.

٨. _____موسوعة مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطبعة الاسرة، المجلد٢، ٢٠٠١.

٩. صوفي حسين أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – الشرائع السامية– القانون الفرعوني والقانون البابلي والشريعة اليهودية – الطبعة الثانية – دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

١٠.عبد الحليم نور الدين، المرأة في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.

١١.عبد العزيز صالح، الأسرة المصرية في عصورها القديمة، القاهرة، ١٩٨٨.

١٢._____ المرأة في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

١٣.على الجراح، المرأة في قوانين بلاد الرافدين: دراسة مقارنة بين القوانين العراقية القديمة والقوانين الوضعية الحديثة. عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

١٤.فوزي رشيد، شريعة حمورابي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠.

١٥.فوزي منصور، المرأة في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

١٦.كمال الصليبي، تاريخ الشرق القديم، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦.

١٧.محمد بيومي مهران، تاريخ مصر القديمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٨._____، معالم الحضارة المصرية القديمة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٧.

١٩.محمد جمال الدين، لمحة في تاريخ مصر السياسي والحضاري، مختار بسلسلة الحضارة المصرية الفرعونية، المجلد الأول، العدد الثاني.

٢٠.محمد عبد العزيز الرفاعي، التشريعات الأسرية في حضارات الشرق الأدنى القديم: دراسة تاريخية قانونية مقارنة. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٨.

٢١.محمد عبد الفتاح عبد الله، مكانة المرأة في الحضارات القديمة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٢.محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري في العصر الفرعوني والبطلمي، ١٩٧٢.

٢٣.نادية الحسني، مكانة المرأة في المجتمع البابلي من خلال النصوص القانونية والوثائق الأثرية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٩.

(ب)الرسائل العلمية:

١. تحفة أحمد السيد، الزواج والطلاق وحقوق الزوجة والأولاد في مصر الفرعونية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

٢. طارق عبد الجواد شبل، ولاية المرأة القضاء دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والنظم الوضعية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

٣. محمد أمين محمد السيد، المرأة في مصر القديمة وبلاد النهرين القديم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Barbara Watterson, Women in Ancient Egypt, Amberley Publishing, 2011.
2. Barbara Watterson, Women in Ancient Egypt, Amberley Publishing, UK, 2011.
3. Bottero, J: Everyday Life in Ancient Mesopotamia. Johns Hopkins University Press,2001.
4. Bottéro, Jean. Everyday Life in Ancient Mesopotamia. Johns Hopkins University Press, 2001.
5. Lafont, S. D, Women in Mesopotamia. In J. M. Sasson (Ed.), Civilizations of the Ancient Near East. New York: Scribner , 1999, Vol. 2, pp. 847–857.
6. Lambert, W. G: The Social Structure of Babylon and Assyria. Baghdad: Dar Al Hurriya, 1990.
7. Redford, Donald B. The Ancient Gods Speak: A Guide to Egyptian Religion. Oxford University Press, 2002.
8. Roth, M. T. (1995). Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor. Scholars Press, 1995.
9. Roth, M. T. (1997). Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor (2nd ed.). Atlanta, GA: Scholars Press.
10. Roth, M. T: Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor. Atlanta: Scholars Press, 1997.
11. Roth, Martha T. Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor. SBL Press, 1997.
12. Susan B. Pomeroy, Goddesses, Whores, Wives, and Slaves: Women in Classical Antiquity, Schocken Books, 1995.
13. Westbrook, R , A History of Ancient Near Eastern Law (Vol. 1). Leiden: Brill Academic Publishers, 2003.
14. World History Encyclopedia. Women in Ancient Mesopotamia, 2022.
15. Zuckerman, M: Women and Law in the Ancient Near East. Beirut: Dar Al Farabi, 2018.

References:

• **alkutub:**

• hasin fahim, misr alfireawniatu: tarikh wahadaratu. alqahirati: dar almaearifi, 1996.

• hnan fadil alyasinu, qanun hamuwrabi wahuquq almar'ati: qira'at tahliliat muqaranatan bialnusus alqanuniat al'ukhraa fi bilad alraafidayni. eaman: dar 'usamat lilnashr waltawziei, 2016.

• rfiq eabd alnuwr, tarikh alqanuni, dar alfikr alearabii, 1996.

• zahi hawasi, almar'at fi misr alqadimatu, almajlis al'aelaa lilthaqafati, alqahirati, 2004.

• sraj dirin, tarjamat 'antuan dhikraa, alhukumat alaishtirakiat mundh 3500 -alaiqtisadiat fi eahd al'usrat althaaminat eashr, matbaeat alsaeadati.

• suead eabd allah aleubaydiu, almar'at fi aleiraq alqadima: dirasat aijtimaeiat qanuniat min khilal alnusus almismariati, jamieat baghdad - kuliyat aladab, 2012.

• salim hasan, mawsueat misr alqadimatu, aljuz' al'awwla, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, matbaeat al'usrati, alqahirati, 1947.

• mawsueat misr alqadimatu, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, matbaeat alasirati, almujaladi2, 2001.

• sufi husayn 'abu talba, tarikh alnuzum alqanuniat walaijtimaeiat - alsharayie alsaamiatu- alqanun alfireawniu walqanun albabiliu walsharieat alyahudiat - altabeat althaaniat - dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 1995.

• eabd alhalim nur aldiyn, almar'at fi misr alqadimatu, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, alqahirati, 2001.

• eabd aleaziz salih, al'usrat almisriat fi eusuriha alqadimati, alqahirat , 1988.

• almar'at fi misr alqadimatu, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, 2005.

• ealaa aljarahi, almar'at fi qawanin bilad alraafidayn: dirasat muqaranat bayn alqawanin aleiraqiat alqadimat walqawanin alwadeiat alhadithati. eaman, dar alhamid lilnashr waltawziei, 2014.

• fuzi rashid, sharieat hamuwrabi, dar alshuwuwn althaqafiati, baghdad, 2000.

• fuzi mansur, almar'at fi misr alqadimatu, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, 1999.
• kamal alsalibi, tarikh alsharq alqadimi, almarkaz althaqafii alearabia, 1996.
• muhamad bayuwmi mihran, tarikh misr alqadimatu, dar aljamieat aljadidati, al'iiskandiriati, 2000.
• , maealim alhadarat almisriat alqadimati, dar almaerifat aljamieiati, alqahirati, 1997.
• muhamad jamal aldiyn, lamhat fi tarikh misr alsiyasii walhadari, mukhtar bisilsilat alhadarat almisriat alfireawniati, almujalad al'awala, aleadad althaani.
• muhamad eabd aleaziz alrafaeii, altashrieat al'usariat fi hadarat alsharq al'adnaa alqadimi: dirasat tarikhiat qanuniat muqaranati. alqahirati: maktabat aladab, 2018.
• muhamad eabd alfataah eabd allah, makanat almar'at fi alhadarat alqadimati, dar alfikr alearabii, alqahirati, 2002.
• mahmud salam zanati, tarikh alqanun almisrii fi aleasr alfireawnii walbutlmi, 1972.
• nadiat alhasni, makanat almar'at fi almujtamae albabilii min khilal alnusus alqanuniat walwathayiq al'athariati, dar alshuwuwn althaqafiat aleamati, baghdad, 2009.
• alrasayil aleilmia:
• tuhifat 'ahmad alsayidu, alzawaj waltalaq wahuquq alzawjat wal'awlad fi misr alfireawniati, risalat dukturah, jamieat alqahirati, 1973.
• tariq eabd aljawad shibla, wilayat almar'at alqada' dirasat muqaranat bayn alnuzum al'iislamiat walnuzum alwadeiati, risalat dukturah, kuliyat alhuquqi, jamieat eayn shams.
• muhamad 'amin muhamad alsayidu, almar'at fi misr alqadimat wabilad alnahrayn alqadimi, risalat dukturah, kuliyat alhuquqi, jamieat 'asyut.

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــوع الصفحة

المقدمة ١٥٣١
موضوع البحث: ١٥٣١
أهمية البحث: ١٥٣١
مشكلة البحث: ١٥٣٢
أهداف البحث: ١٥٣٢
منهجية البحث: ١٥٣٢
خطة البحث: ١٥٣٣
المطلب التمهيدي ماهية حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم ١٥٣٤
الفرع الأول المفهوم العام لحقوق المرأة في قوانين الشرق القديم ١٥٣٥
الفرع الثاني أهمية حقوق المرأة في قوانين الشرق القديم ١٥٣٧
المبحث الأول حقوق المرأة في القانون المصري القديم ١٥٣٩
المطلب الأول مكانة المرأة في الأسرة ١٥٤٠
المطلب الثاني حق المرأة في التمتع بالشخصية القانونية وحقوقها المالية ١٥٤٤
المطلب الثالث حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية ١٥٤٦
المبحث الثاني حقوق المرأة في بلاد الرافدين ١٥٤٨
المطلب الأول مكانة المرأة في الأسرة ١٥٤٩
المطلب الثاني حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية ١٥٥٣
المطلب الثالث حق المرأة في الحماية من العنف ١٥٥٧
الخاتمة ١٥٦٠
أولاً: النتائج: ١٥٦٠
ثانياً: التوصيات: ١٥٦١
قائمة المراجع ١٥٦٢
REFERENCES: ١٥٦٥
فهـــرس الموضوعـــات ١٥٦٧